التحولات الديمقراطية في أفريقيا «كينيا» أنموذجاً

أ. م. ياسين محمد حسين*
باحث وأكاديمي من العراق

* رئيس وحدة حقوق الإنسان ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

مقدمة

تزامن بروز النظام العالمي الجديد مع زيادة الدفع العالمي باتجاه الديمقراطية في السنوات الاخيرة، وأدى ذلك إلى أن تكون الدول الديمقراطية هي الأكثر عدداً من الدول السلطوية، وذلك بحلول عقد التسعينيات من القرن الماضي، ولم تكن القارة الأفريقية بمعزل عن التغييرات التي اكتنفت العالم بهذا المنحى، إذ شهدت القارة الأفريقية تطورات مهمة على الساحة السياسية الداخلية، دفعت باتجاه تطبيق الديمقراطية في القارة، ففشل الأنظمة العسكرية وارتباطها بالفساد والطغيان أدى لظهور حركات رافضة لهذه الأنظمة. وتزامن ذلك مع تطورات دولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي جعلت الديمقراطية على النمط الغربي مطلباً متفقاً عليه عند جل الشعوب التي عانت من الدكتاتوريات، ووجدت الديمقراطية إثر هذه التطورات متسعاً في أفريقيا.

لذلك شهدت القارة ومنذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ظاهرة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية والسياسية، وبشكل ملحوظ، وبروز أنظمة حكم قائمة على الاختيار الشعبي ومستندة إلى مؤسسات سياسية ودستورية متمتعة بالشرعية القانونية، بعد أن كانت طوال العقود الماضية قائمة على أساس نظام الحزب الواحد وسيطرة العسكر على الحكم، وقد عُدَّ الإقبال المتزايد على الديمقراطية والتعددية الحزبية في أفريقيا واحداً من الأحداث الكبرى في التاريخ الأفريقي المعاصر، الأمر الذي دفع بعض

المحللين والدارسين إلى إن يطلقوا على هذه المرحلة تسمية (الاستقلال الثاني) في إشارة منهم إلى مرحلة الاستقلال الوطني في بداية الستينيات.

وقد كان للتغييرات التي طرأت على البيئة الدولية أثر كبير في التحول الديمقراطي الأفريقي، فضلاً عن عوامل أخرى لعل أبرزها المساعدات الاقتصادية الخارجية التي استخدمت كأداة ضغط على الدول المتلقية لهابانتهاج آليات معينة في الحكم، ولهذا جاءت أهمية هذه الدراسة لأجل معرفة الدور الذي لعبته هذه الآليات في عملية التحول الديمقراطي التي جرت في أفريقيا.

لذلك انطلقت فرضية البحثمن فرضية مفادها (أن هنالك مجموعة من الآليات التي أسهمت في إنجاح عملية التحول الديمقراطي التي جرت في أفريقيا).

أولاً: في معنى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي

في البدء لا بد من توضيح بعض التعاريف المهمة للديمقراطية بوصفها مذهباً فلسفياً، وأسلوبا لنظام حكم، أو على أنها (أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل، تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها احترام إرادة الأكثرية، وصيانة حقوق الأقلية بمؤسسات تمثيلية دستورية تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسة في إدارة الشؤون العامة)، أو تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئة الحاكمة حتى تصل إلى قرارات سياسية تسمح للأفراد المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة، فهي تجسيد عملي لصورة من صور الوعي البشري تحمل في داخلها قيم إنسانية عليا هي: الحرية، والعدالة، والمساواة، على أن ذلك يبقى نسبياً في تطبيقاته عند الشعوب المختلفة.

التحول الديمقراطي يقصد به كاصطلاح التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية

وقد هدف الباحثون الغربيون بذلك إلى محاولة تجاوز تناقض التعريف الجامد للديمقراطية، وإلى أنها عملية مفتوحة النهايات، في محاولة لفض الجدل بين الفهم الغربي للديمقراطية، وإخفاقها في واقع عدد من الدول تتصدرها الدول الأفريقية، وعجزها عن إدارة الواقع الأفريقي المعقد[1].

أما مفهوم **التحول الديمقراطي يقصد به كاصطلاح التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية**، وبتعبير أدق الانتقال من نظام سلطوي

(1) السيد علي أبو فرحة: تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ط 1،القاهرة 2010، ص 84.

تقوم فيه علاقات سلطوية مؤسسة على السيطرة والخضوع وما تفرضه من استعمال لقوة الردع، إلى نظام أكثر ديمقراطية تقوم فيه العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان، والانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر أفضل منه.

أن تعزيز تحول النظم إلى الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية قد تستمر لعقود، تتطلب تحقيق الوحدة الوطنية

وبشكل عام لايوجد تصميم أو شكل محدد لبناء الديمقراطية، ولا يوجد أنموذج واحد للتحول الديمقراطي، وعلى كل شعب أو دولة أن تحدد مسار عملية التحول بما يتلائم وظروفها الخاصة والعامة، معززاً بتشريعات دستورية فاعلة ومنصفة تضمن عند تطبيقها المساواة والعدالة وضمان حقوق المواطنين، ومؤسسات مرتبطة بعملية بناء عملية التحول نحو الديمقراطية تمتلك القدرة على إدارة النظام الانتخابي.

وهناك أسس أو شروط أساسية للتحول الديمقراطي: منها التخلي عن الايديولوجية الانقلابية والاستقرار الاقتصادي والإصلاح الديني وعدم التهديد الخارجي، على أن تعزيز تحول النظم إلى الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية قد تستمر لعقود، تتطلب تحقيق الوحدة الوطنية، ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه: العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً دالاً على نظام ديمقراطي، كما تعني عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثرديمقراطية[2].

(2) المصدر السابق.

إن عملية التحول الديمقراطي مرحلة انتقالية بين نظام استبدادي دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي قائم على أساس الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور، وتراجع انظمة الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها انظمة حكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي[3]، فإن عملية التحول الديمقراطي تعني حدوث تغييرين في آن واحد، التغيير الأول تفكيك النظام القديم والتغيير الثاني تركيب نظام ديمقراطي جديد.

(3) برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير موجز عن مسارات التحول الديمقراطي، حزيران 2011.

ثانياً: الأنظمة الأفريقية بين الانقلابات العسكرية والتحول الديمقراطي

شهدت القارة الأفريقية عملية التحول الديمقراطي بشكل واضح منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ بدأت الكثير من الدول الأفريقيةبالأخذ بنظام التعددية الحزبية، في انظمة استولت على الحكم بطريقتين:

الأولى: الانقلابات العسكرية، وقامت هذه الأنظمة على أساس حكم العسكر، حيث تولت قيادات عسكرية الحكم عن طريق انقلابات عسكرية، سواء ضد انظمة حكم مدنية منتخبة أو ضد حكومات عسكرية ظلوا يسيطرون على الحكم بصورة مباشرة أو غيرمباشرة، فقد حدث أكثر من 186 انقلاباً عسكرياً منذ حصول أغلب الدول الأفريقية على استقلالها في بداية الستينات في عموم القارة الأفريقية، وأكثر من مئة محاولة انقلاب عسكري ما بين الفاشلة والناجحة ما بين 1966 إلى 1976، أصبحت قياداتها العسكرية التي استولت على الحكم تنتهج سياسات موالية وتابعة للقوى الكبرى في العالم.

لقد شهدت عدد من الدول الأفريقية التورّط العسكري بصورة مباشرة عبر الانقلابات العسكرية، كحالات موريتانيا ومدغشقر والنيجر ومالي، في أعوام: 2008، 2009، 2010، 2012 على التوالي، أوغير مباشرة عبر ترجيح طرف سياسي على آخر، كحالة كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة في أكتوبر2010، وهو التورّط العسكري في العملية السياسية للدولة الأفريقية الذي يرتبط بالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتداعياتها في كلّ حالة[4].

(4) جلولي بوجلطية سمية، التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربـــات، (2012) بحث منشور على الرابط: http://www.nuqush.com/2007

إذن هناك هوّة بين استمرار (الانقلابات العسكرية) كآلية قد تكون وحيدة لإحداث الانتقال السياسي، وبين (الديمقراطية) وجدواها كآلية غير قادرة على أن تتبوّأ تلك الأهمية في إحداث الانتقال السياسي في أفريقيا، وعليه، ويمكن القول: إن الإجراءات الديمقراطية تكون عديمة الجدوى في حال رفض القوى السياسية الرئيسة لها، وهو ما يطرح أسئلة كثيرة عن آلية الانتقال السياسي المرغوب فيها.

إن الإجراءات الديمقراطية تكون عديمة الجدوى في حال رفض القوى السياسية الرئيسة لها

لم يتغيّر دور المؤسسة العسكرية كثيراً كفاعل سياسي معتبر في الدولة الأفريقية

فعلى الرغم من تطور المؤسسات الديمقراطية في بعض البلدان الأفريقية، إلا أن ذلك لم ينل من كون الانقلابات عادت لتشكّل خياراً وارداً من جديد، خصوصاً مع تعثّر الأداء الديمقراطي، وما اتصل به من جمود سياسي، ونفور السكان المحليين في العديد من البلدان الأفريقية من السلطة الرسمية، وبناءً على ذلك لم يتغيّر دور المؤسسة العسكرية كثيراً كفاعل سياسي معتبر في الدولة الأفريقية، لما يتوافر لها من احتكار القدر الأكبر من السلاح، حيث يُسهم توافر السلاح لمجموعات غير نظامية قد ترتبط بقبائل نافذة أو طوائف طامعة أو مضطهدة، في استمرار تحفّز المؤسسة العسكرية للانقضاض على العملية السياسية في حال تهددت مصالحها من تلك المجموعات، كحالة انقلاب مالي، وموقف هؤلاء الانقلابين من الحرب مع قبائل الطوارق[5].

ومن الأمثلة البارزة في الانقلابات العسكرية ودورها في الواقع السياسي في الأنظمةالأفريقية:

1 ـ الانقلاب العسكري في مالي في22 مارس 2012، قاد هذا الانقلاب مجموعة من صغار العسكريين، بعضهم تلقّى تدريبات عسكرية سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية[6].

2 ـ الانقلاب العسكري في النيجر[7]: في الثامن عشر من فبراير 2010، ويعدّ أحدَ تجليات استدعاء الانقلاب العسكري كآلية للتغيير السياسي.

3 ـ الانقلاب العسكري في مدغشقر: في مارس 2009[8].

4 ـ الانقلاب العسكري في غينيا بيساو: في مارس 2009 قاده مجموعة من الجنود مدّعين حرصهم على حماية الأمن والاستقرار، وصيانة الديمقراطية، وضمان نزاهة الحكم وشفافيته، مع رفع شعارات الديمقراطية[9].

5 ـ الانقلاب العسكري في غينيا كوناكري: وفي23 ديسمبر 2008، وهو الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ غينيا بعد الاستقلال، مُشكّلاً مجلس انقلاب باسم (المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية)[10].

(5) كاظم سعد الاعرجي، أثر برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مجلة قضايا سياسية، العدد11، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، 2007.

(6) السيد علي أبو فرحة، مستقبل الدولة الأفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية، 2013، بحث منشور على الرابط: www.qiraatafrican.com/view/?q=

(7) حمدي عبد الرحمن حسن: الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، قراءات إفريقية، العدد الأول، رمضان 1425هـ – أكتوبر 2004، على الرابط: http//www.qiraatafrican.com/system?browser=out (25-2-20

(8) جون كامبلآشهارود: العودة إلى الانقلابات في أفريقيا، مقال منشور عبر (بروجيكتسنديكيت: عالم الأفكار)، 2010م، على الرابط الإلكتروني: http://www.project-syndicate.org/commentary/campbell1/Arabic

(9) عبد العظيم محمود حنفي: عودة الانقلابات العسكرية إلى أفريقيا، مقال منشور بصحيفة العرب القطرية، بتأريخ=2010/7/21، على الرابط الإلكتروني: http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=141037&issue No=947&secId

(10) بحث منشور على الرابط: http://arabic.euronews.net/2010/11/17/military-seizes-power-in-madgascar

وتعود حالة عدم الاستقرار في الدول الأفريقية إلى مجموعات من الأسباب التي تتصل بخصوصية السياقات التأريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، لتقع بذلك الدول في أفريقيا بين رحى فكرة مستوردة متحفّظ عليها، وهي استيراد الديمقراطية وفرضها، وفكرة أصيلة مشوّهة مرتبطة بواقع الدولة في أفريقيا، وهي التورّط العسكري السافر في نُظُمها السياسية[11]، ومن هذه الأسباب:

1 ـ الأسباب المتصلة بواقع المجتمع والدولة في أفريقيا والإرث الاستعماري.

2 ـ الأسباب الذاتية المتصلة بالمؤسسة العسكرية الأفريقية وتورطها المباشر في العملية السياسية[12].

3 ـ الأسباب ذات الصلة بالسياق الدولي لأفريقيا.

الطريقة الثانية: قيام انظمة الحكم الفردية تلك التي كانت قائمة على أساس حكم الفرد، وتقوم على هيمنة الفرد أو الزعيم السياسي على نظام الحكم وانفراده في اتخاذ القرارات السياسية[13].

وعلى الرغم من ادّعاء جلّ الأكاديميين الغربيين بعالمية الديمقراطية بمحتواها وخبرتها الأوروبية، بوصفها نموذجاً وحيداً لإدارة الحكم في أعقاب تداعي الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، لم يفلح عديدون في تفسير عدم اتساق هذه العالمية مع الواقع الأفريقي المعقّد، أو تقديم تحليل رصين لعدم قدرة الديمقراطية الغربية على الرسوخ في الدول الأفريقية[14].

ثالثاً: أداء الديمقراطية وخصوصية الواقع الأفريقي،

على الرغم من الالتفاف العالمي المتزايد نحو الشعار الديمقراطي، ظهرعدم وجود تماسك نظري أحياناً، أو قصور تطبيقي، نتيجة عدم اعطاء اعتبار لخصوصية المجتمعات الأفريقية، إن السعي إلى أمكانية فض الاشتباك بين الدور السياسي للمؤسسة العسكرية عبر انقلاباتها المتتالية، وقبول الأطراف المعنية بالعملية السياسية لأنماط سياسية، قد تكون أكثر ملائمة واستقراراً للدولة الأفريقية من الشكل الديمقراطي للدولة قد يكون أمراً ضروري للقارة عموماً، إن إمعان النظر في الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية التي شهدتها ما يربو عن 15 دولة افريقية في العام 2010 ـ 2011، يتضح أن

(11) الانتخابات في غينيا بيساو، قاعدة بيانات الانتخابات الأفريقية، على الرابط:
http://africanelections.tripod.com/gw.html (20/2/2012

(12) حمدي عبد الرحمن حسن: ماذا يحدث في غينيا كوناكري؟ الانقلابات العسكرية بأفريقيا عودة لأنماط الاستعمار، المصدر: الأهرام الاقتصادي، ومنشورة على بوابة الأهرام الرقمي بتاريخ 10/26/ 2009، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83561&eid=22

(13) السيد علي أبو فرحة: تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا، مصدر سابق، ص 84.

(14) ابو الفضل، محمد، أزمة الديمقراطية في انغولا، مجلة السياسة الدولية، العدد112، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993.

غالبية تلك البلدان تتبنّى التحوّل الديمقراطي الشكلي، وهذا يدعم ضعف الفرضية الغربية بشأن الديمقراطية في أفريقيا مما يطرح تساؤلات عدة حول جدوى الديمقراطية فيها.

رابعاً: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا

من المفترض على الزعامات السياسية أن تحترم رغبات الشعب وتقبل بالتداول السلمي للسلطات السياسية، وتفسح هوامش الحريات الاعلامية وتكون قيادات مستنيرة وواعية بعواقب الأمور ويهمها انتصار إرادة شعوبها على المصالح الشخصية والفردية، فالتحول الديمقراطي لا يمكنه أن يسود بدون قيادات سياسية مؤمنة وواعيه لمفاهيم التحول الديمقراطي، فنجاح التجارب الديمقراطية في كل من السنغال وغانا وجنوب أفريقيا يعود إلى القيادات السياسية الحاكمة في تلك البلدان لاحترامهم لإرادة شعوبهم.

إن عملية التغيير التي شهدتها أفريقيا في التحول نحو النظام الديمقراطي ترجع إلى جملة عوامل أسهمت بشكل فاعل في حدوث عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا وهي[15]:

اولاً: العوامل الداخلية:

1 ــ تنامي الوعي الشعبي والجماهيري: أخذت تنمو داخل الدول الأفريقية تيارات سياسية وشعبية تطالب بالتعددية السياسية والحريات العامة، وهذا أدى إلى نشوء قِوى سياسية معارضة للحكومات الأفريقية، التي استطاعت أن توظف التغييرات التي شهدتها البيئة الدولية لدعم مطالبها في القضاء على أنظمة الحزب الواحد والأنظمة الدكتاتورية[16].

ونتيجة لذلك استخدمت الشعوب الأفريقية وسائل عدة، لعل أبرزها التظاهرات والاعتصامات، كأدوات ضغط لأجل اجبار حكام بعض الدول الأفريقية على تقديم تنازلات والقبول بالتعددية السياسية والحزبية.

2 ــ التطورات السياسية الداخلية: شهدت القارة الأفريقية صراعات وحروب أهلية عديدة مزّقت وحدتها الوطنية وأوصلت الكثير من البلدان إلى طريق مسدود، ومن أبرز المخاطر التي تؤثر على الأنظمة الأفريقية قضية الانهيار في

فالتحول الديمقراطي لا يمكنه أن يسود بدون قيادات سياسية مؤمنة وواعيه لمفاهيم التحول الديمقراطي

(15) احمد حجاج، الحكومات الأفريقية والبرلمان الأفريقي: هل ستنجح التجربة؟، مجلة السياسة الدولية العدد156، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004.

(16) احمد حجاج، الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد53، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.

الحكومات، والذي يأخذ شكلين: انهيار كلي عندما تؤدي الإطاحة بنظام الحكم القائم إلى حالة من الفوضى الشاملة والصراع بين جماعات متصارعة عديدة، لا يستطيع أي منها أن يسيطر بصورة كاملة على السلطة السياسية في الدولة، أما الشكل الثاني فهو الانهيار الجزئي، وهو يقتصر على فترة محدودة من الصراع المسلح أو الحرب الأهلية، ولا سيّما الفترة التي ينهار فيها النظام القديم على أيدي جماعات معارضة، ثم تحتاج هذه الجماعات إلى فترة من الوقت حتى تستعيد الأمن والنظام والقانون في أرجاء الدولة[17].

3 ـ انتشار ظاهرة تقليد الدول الأفريقية لبعضها البعض، أدت التحولات التي حدثت في بعض الدول الأفريقية، انهيار انظمة الحزب الواحد، إلى خلق تيار قوي في اتجاه الاخذ بالتعددية الحزبية والسياسية، وهذا ما شهدته معظم الدول الأفريقية مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، أن تقليد تجارب الدول الأخرى، بسبب نجاحها، كان أحد الأسباب التي أدت إلى بروز موجه كبيرة من التحولات الديمقراطية والأخذ بالتعددية الحزبية التي اجتاحت القارة الأفريقية[18]،وهذا ما حدث في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، إذ بدأ تأثير نجاح تجربتها الديمقراطية تنتقل إلى الدول المجاورة لها[19].

4 ـ دور منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي: مارست منظمة الوحدة الأفريقية دوراً في حث الدول الأفريقية على تبني نظام الحكم الديمقراطي، وتجلى ذلك في القمة الأفريقية السادسة والعشرين عام 1990، حينما تعهد رؤساء الدول الأفريقية بالاتجاه نحو الديمقراطية وتدعيم المؤسسات الديمقراطية، وهذا ما جاء في المادة العاشرة من الاعلان الذي صدرعن القمة، والذي أكد على (نوصي بمزيد من الديمقراطية في مجتمعاتنا وتدعيم المؤسسات الديمقراطية في بلادنا ونحن نؤكد على حق دولنا في أن تحدد بكل حرية، نظمها الديمقراطية على أساس القيم الاجتماعية والثقافية)[20]، وتجلى هذا الأمر في مؤتمر القمة الأفريقية التي عقدت في الجزائر عام1999، حينما اتخذ القادة الأفارقة قراراً تاريخياً بعدم الاعتراف بالنظم والحكومات، التي تقوم على أسس غير دستورية وعدم قبول مثل هذه الأنظمة في عضوية المنظمة[21].

وهو ما ورد أيضاً عندما تحولت المنظمة الى الاتحاد الأفريقي، فقد تضمن

(17) احمد حجاج، العولمة والوحدة الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد154، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص45.

(18) حمدي عبدالرحمن حسن، الانتخابات التعددية في أفريقيا، (في مجموعة باحثين)، الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة،1997.

(19) حارث محمد حسن، مستقبل الغرب: قراءات في النموذج السياسي والفكري الغربي، مجلة افاق استراتيجية، العدد2، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2001.

(20) سمير حسني، التطورات الأخيرة في الصومال وموقف جامعة الدول العربية منها (في مجموعة باحثين) العلاقات العربية الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1994

(21) رانيا حسن خفاجة، الاتحاد الأفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة، مجلة السياسة الدولية، العدد150، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.

دستور الاتحاد في المادتين الثالثة والرابعة من القانون التأسيسي أهداف ومبادئ بتعزيز المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد [22]

(22) عبدالعزيز رفاعي، أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال، المكتبة الانكلو-المصرية، القاهرة، 1969.

ثانياً: العوامل الخارجية:

1 ـ الضغوط الدولية:

تبنت القوى الدولية المختلفة سياسات متباينة تجاه القارة الأفريقية، لما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطلعات التي تحرك سياسة كل قوة منها تجاه القارة الأفريقية، وذلك بما يتناسب مع التحديات والتهديدات التي تجابهها تلك القوة في القارة الأفريقية، وأن صراعاً نشب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي منذ منتصف الخمسينيات من القرن المنصرم للسيطرة على الدول الأفريقية، بسبب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في آن واحد، وكانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بالقارة الأفريقية بعد أمريكا وروسيا وتأتي بعدها بريطانيا.

أن تحقيق التحول الديمقراطي واحتواء التناقضات الداخلية يتوقف بدرجة كبيرة على نجاح سياسات نظم الحكم في مجالات المشاركة والعدالة في توزيع الموارد، وتؤدي الصراعات بالنتيجة إلى نشوء ثقافة العنف

ورغم حدوث تحولات ديمقراطية في بعض الدول الأفريقية التي شهدت صراعات أو حروب أهلية، إلا أن التحدي الرئيس الآخر الذي يواجه هذه التحولات يتمثل في استمرار عدم الاستقرار الداخلي في تلك الدول، إذ كانت الصراعات بحد ذاتها نتاجاً لصراعات داخلية تتسم بالتعقيد الشديد لارتباطها بالتناقضات الأثنية والسياسية والاقتصادية في تلك الدول، ومن ثمّ فإن الديمقراطية بحد ذاتها ربما لا تكون كافية لحل وتسوية هذه التناقضات، مما يعني أن تحقيق التحول الديمقراطي واحتواء التناقضات الداخلية يتوقف بدرجة كبيرة على نجاح سياسات نظم الحكم في مجالات المشاركة والعدالة في توزيع الموارد، وتؤدي الصراعات بالنتيجة إلى نشوء ثقافة العنف نتيجة استشراء الصراع الداخلي والقتال المسلح وغياب القانون والانتشار الواسع للأسئلة[23].

(23) عبدالجبار احمد عبدالله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، العدد32، شباط 2006.

2 ـ تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الأنظمة الشيوعية:

إن انتهاء الحرب الباردة وخروج السوفيت من المعادلة الدولية، فقد أعيد ترتيب الأولويات في ظل المتغيرات الدولية الجديدة من وجه النظر الغربية، إذ اصبحالإصلاح السياسي وحقوق الانسان أحد الاهداف المهمة للاقتراب

من أو الابتعاد عن بعض انظمة الحكم الأفريقية[24]، إن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أدى إلى وقف المساعدات الخارجية التي كانت تقدم لدول العالم الثالث ـ ومنها الدول الأفريقية ـ لأسباب ايديولوجية أو سياسية، وسرعان ما بدأت الدول الغربية والمؤسسات المالية العالمية بالضغط على الدول الأفريقية للتحول نحو الحكم الديمقراطي كشرط لاستمرار المساعدات الاقتصادية[25].

3 ـ دور منظمة الامم المتحدة: تمارس الأمم المتحدة دوراً كبيراً في دعم الديمقراطية رغم أنها لم تذكر ذلك في شرعتها ولا تذكر الديمقراطية صراحةً، إذ إنها تعمل على دعمها عبر وسائل متعددة مثل بعثات الصداقة التي ترسلها الامم المتحدة للدعوة إلى الديمقراطية، فضلاً عن جهودها لحفظ السلام وكذلك المساعدات التي توفرها المنظمة الدولية لضمان سلامة العملية الانتخابية في بعض الدول الأفريقية، إذ إن انتهاء الحرب الباردة كان له أثر كبير في حل الصراعات الاقليمية وإقامة انظمة ديمقراطية تعددية قامت الامم المتحدة بدور الراعي لها، فعلى سبيل المثال فإن انتهاء الحرب الباردة قد أسهم بشكل واضح في تيسير نقل السلطة إلى حكومة منتخبة وديمقراطية، كما حصل في ناميبيا عند حصولها على استقلالها عام 1990 بإشراف الامم المتحدة[26].

خامساً: آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا

سجلت القارة الأفريقية خطوات متقدمة على طريق بناءالنظام الديمقراطي، نتيجة عوامل وتحولات جذرية في أشكال النظام السياسي التقليدي منه والحديث، أن عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها أفريقيا تمت عبر أدوات ووسائل عدة أسهمت في مجملها في التحول من النظم غير الديمقراطية (نظام الحزب الواحد، الأنظمة العسكرية) إلى نظم ديمقراطية متعددة الاحزاب ولعل أبرز تلك الآليات هي:

1 ـ الإصلاح القانوني والدستوري: الأساس القانوني والدستوري لكل دولة هو الذي يحدد القواعد الإساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وهو الذي ينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص، والعلاقات بين هذه السلطات وحدودكل سلطة، والواجبات والحقوق الاساسية للأفراد والجماعات، لأن الديمقراطية تتطلب وجود دستور يحاسب الحكومة، وأن

(24) جون الستر و رون سلاجتاد، الدستورية والديمقراطية: دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي، ترجمة: سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

(25) علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2002.

(26) تقريرالندوة العلمية لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا،بعنوان: بعث أفريقيا الغد سياق التحولات المعولمة: رهانات وآفاق، الجلسة العامة الرابعة عشر، داكار من 15 إلى 19 ديسمبر 2012.

هذه المحاسبة تتطلب إن يكون الحكام خاضعين للمحاسبة وفقاً للدستور، وليس وفق رغباتهم واهوائهم[27]، وعليه فإن الدستور يكون محصلة التوافق على قواسم مشتركة والتراضي على اعتبارات وقيود معينة، يتم التوصل إليها بعملية تفاوض سياسي مسؤول بين القوى المقتنعة بضرورة إدارة أوجه الاختلاف بشكل سلمي وفق شرعية دستورية[28].

(27) علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2002،145.

(28) حمدي عبدالرحمن حسن، الانتخابات التعددية في أفريقيا، (في مجموعة باحثين)، الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 20.

ومع تزايد الضغوطات الداخلية والخارجية اصبحت الدول الأفريقية امام خيار واضح، إلا وهو التحرر السياسي والتسامح والعدالة الاجتماعية والتحول باتجاه الديمقراطية، وتعد التعديلات الدستورية من أهم الادوات التي تستعملها هذه الدول لتحقيق هذا التحول، إذ أصبحت الإصلاحات الدستورية النشاط السياسي الرئيس لمعظم الدول الأفريقية والتي أسهمت بشكل كبير في إنشاء معارضة واحزاب سياسية، كما حدث في غانا عام 1992[29].

(29) احمد حجاج، العولمة والوحدة الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد154، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص45.

وضمن الإصلاحات الدستورية الضرورية اللازمة لآلية التحول الديمقراطي، هو السماح بتكوين الاحزاب السياسية وحرية ممارستها لنشاطها واعطاء الحق لكل مواطن في الانضمام لأي حزب سياسي، وعلى الرغم من أن العديد من الدساتير الأفريقية أقرت التعددية الحزبية لكن الكثير منها محفوفة بقيود وشروط تحد من حرية المواطن، وهنا لابد من تأكيد أن الإصلاحات الدستورية في عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا لا تقتصرعلى السماح بالتعددية الحزبية، وإنما تتعدى ذلك إلى الاهتمام بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والنص على حقوق الأقليات، وهذا ما عملت به الكثير من الدول الأفريقية[30]

أن العديد من الدساتير الأفريقية أقرت التعددية الحزبية لكن الكثير منها محفوفة بقيود وشروط تحد من حرية المواطن

(30) رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص82.

2 ـ العامل الاقتصادي: للعامل الاقتصادي أثر مهم في عملية التحول الديمقراطي لأيِّ بلد، إذ إن هنالك علاقة إيجابية بين الجانبين، وهذا ما ذهب إليه الكثيرون حينما رأوا بأن الديمقراطية مرتبطة إلى حد كبير بالتنمية الاقتصادية، وأن المجتمع الذي ينجح في التوصل إلى مستوى عالٍ من المعيشة هو المجتمع الذي يهيئ أفضل الأوضاع للمشاركة الفعالة في العملية السياسية، ولعل أبرز العوامل التي تربط بين عملية التحول الديمقراطي وبين النمو الاقتصادي للمجتمع تتحدد بعدة نقاط منها[31]:

(31) كاظم سعد الاعرجي، أثر برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد الجزائري،مصدر سبق ذكره، ص215.

1 ـ يهيئ النمو الاقتصادي الفرص ومستوى أعلى من الدخل ومن الأمن الاقتصادي للمجتمع.

2 ـ يغير النمو الاقتصادي قناعة ووجهات نظر اصحاب الطبقة الاجتماعية والاقتصادية.

3 ـ إن النمو الاقتصادي يسهم في خفض مستوى اللامساواة بين طبقات المجتمع.

4 ـ إن زيادة الثروة يزيد من فرص تعرض الطبقة العاملة إلى التأثيرات والضغوط المختلفة.

5 ـ إن ازدياد الثروة يقلل من الفوائد التي تجنيها السلطة السياسية[32].

(32) نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مجلة السياسة الدولية،العدد112، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1993، ص14.

مستقبل التحول الديمقراطي في أفريقيا

في الواقع إن الحكم على مستقبل التحول الديمقراطي في أفريقيا من حيث نجاحها أم لا، أو من حيث نتائجها، ستختلف من دولة لأخرى، إذ أن لكل واحدة منها اوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بها، فضلاًعن أن هذه التجربة لا زالت فتية وفي مراحلها الأولى، إلا أن تجربة التحول الديمقراطي في أفريقيا هي كغيرها من التجارب التي ستكون امام خيارين، أما النجاح والتقدم أو التراجع والفشل.

الخيار الأول: خيار النجاح والتقدم، إن الآليات التي أدت إلى دعم مسيرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، لا يقتصر دوره على المساعدة في انجاح هذا التحول بل يتعداه ليشمل مواكبة الممارسة الديمقراطية والسعي لأجل تطويرها، بعبارة أخرى فأن وجود الديمقراطية يخلق بحد ذاته مثل هذه الآليات ويساعد على نموها، فهو يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير نظام التعليم ونوعيته[33].

(33) ـ سعد ناجي جواد، التحولات السياسية في أفريقيا بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد5، 2000، 215.

الخيار الثاني: خيار التراجع والفشل، إن انعدام الآليات الضرورية للتحول الديمقراطي يؤدي بالنتيجة إلى تراجع الديمقراطية في الدول الأفريقية، لا سيّما في ظل وجود معوقات ومشكلات داخلية تتمثل في التركيبة القبلية للمجتمعات الأفريقية والانقلابات العسكرية والمشاكل الاقتصادية، ومعوقات خارجية تواجه الديمقراطية في هذه البلدان، منها اقليمية وأخرى دولية[34].

(34) عبدالعزيز رفاعي، أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال، المكتبة الانكلو-المصرية، القاهرة، 1969، ص19.

سادساً: عملية التحول الديمقراطي في كينيا كأنموذج للدراسة

جمهورية كينيا إحدى الدول الأفريقية التي خضعت للاحتلال البريطاني، عرفت سابقاً باسم (شرق أفريقيا البريطانية)، نالت استقلالها في الثاني عشر من أكتوبر1963، احتلتها بريطانيا عقب توقيع معاهدة مع المانيا لاقتسام شرق أفريقيا في سنة 1888.

ونظام الحكم في كينيا نظام جمهوري، ويشغل رئيس الجمهورية كل من منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويتم انتخابه بالاقتراع الشعبي لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات،تتكون الهيئة التشريعية بكينيا من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية وتتكون من 224 عضواً، منهم 210 عضو يتم انتخابهم بانتخابات شعبية مباشرة ومدة خدمتهم خمس سنوات، و12 عضواً يتم تعينهم بواسطة رئيس الجمهورية، بعد أن يتم اختيارهم بواسطة الأحزاب السياسية، وذلك بناء على إجمالي الأصوات التي يحصلون عليها في الانتخابات البرلمانية، واثنان بحكم المنصب، إما السلطة القضائية تتمثل في محكمة الاستئناف والتي يتم تعيين قضاتها بواسطة رئيس الجمهورية، وهي أعلى سلطة قضائية بكينيا إلى جانب المحكمة العليا.

ويوجد في كينيا نظام تعدد الأحزاب السياسية، نذكر منها الحزب الديمقراطي الكيني، منتدى استعادة الديمقراطية (أسيلي)، منتدى استعادة الديمقراطية ـ كينيا، منتدى استعادة الديمقراطية ـ الشعب، الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني وغيرهم، وتمثل كينيا نموذجاً للدول الأفريقية التي شهدت استقراراً سياسياً لمدة طويلة، دام لأكثر من اربعين عام (1963 ـ 2003) إذ لم تشبهها سوى حالات بسيطة من دول أفريقيا، كما أنه لايمكن نكران قيام كينيا بدور هام في حل النزاعات في القارة الأفريقية، حتى أصبح لمدنها شهرة عالمية (كالدور يتوما شاكوس) التي استضافت مؤتمرات مصالحة صومالية وسودانية، فضلاً عن ذلك فإن كينيا تعد حلقة مواصلات هامة بين الشرق الأوسط وأفريقيا وتحقيقها لنمو اقتصادي وصل إلى (6%)[35].

وبالرغم من أن الاستقرارالسياسي الذي شهدته كينيا لم يكن قائماً على صيرورة ديمقراطية حقيقية ومتقدمة، بل أنه هو قائم على أساس التسلط والقمع للأنظمة الحاكمة، إذ افتقدت الديمقراطية الكينية إلى أبسط معايير

(35) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، ورقة حول: أزمة الديمقراطية والانتخابات في أفريقيا، انتخابات 27 ديسمبر 2007 الكينية نموذجاً، 2013، على الرابط: www.communication.gov.ke/elections/default.asp

الشفافية، فقد غرقت البلاد في فساد كبير وقعت فيه النخب الحاكمة منذ الاستقلال عن بريطانيا، غير أنهذا الاستقرار أسهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية، إذ شهدت كينيا انتخابات حرة في الأعوام 2003 و2007، وسُمح للمعارضة والاحزاب الأخرى بالمنافسة على السلطة مع ما شاب هذه الانتخابات من الغموض، إلا أنها مثّلت خطوة أساسية في مسار تكريس التداول السلمي للسلطة بعد أن استطاعت المعارضة الفوز في الانتخابات التي جرت عام 2003، على خلاف الانتخابات التي جرت عام1992 و1997 والتي شهدت أعمال عنف دامية. وبهذا استطاعت كينيا أن تضع نفسها في الطريق نحو التحول الديمقراطي، والتي عُدّتْ (انتصاراً للديمقراطية الأفريقية). وستبقى هذه التجربة تواجه تحديات لعل أبرزها[36]:

(36) المصدر السابق.

1 ــ تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ودورها في صياغة خيارات التحول.

2 ــ الفساد الكبير وهدر الأموال.

3 ــ إشكالات تنظيمية وبنيوية تؤثر في فاعلية قوى المعارضة السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

الخاتمة

إن موضوع التحول الديمقراطي في أفريقيا يُعدّ من الموضوعات المهمة، التي بها حاجة إلى العديد من الدراسات للإحاطة بجانبه كافة، وذلك لأن نتائجه تختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام إلى آخر، وعليه نستنتج الآتي:

1 ــ الدول الاستعمارية كانت قد فرضت على الدول الأفريقية بعد استقلالها،أنظمة قائمة على التعددية الحزبية دون الاهتمام بمدى ملائمة هذه الأنظمة لواقع المجتمع الأفريقي أو عدمهِ، وبالنتيجة سرعان ما تركت هذه الدول تلك الأنظمة واتجهت نحو الأخذ بنظام الحزب الواحد.

2 ــ إن فشل نظام الحزب الواحد في تحقيق التنمية الاقتصادية أو توفير الديمقراطية المطلوبة، أو في بناء نظام سياسي رصين في بعض المناطق في أفريقيا، أدى إلى أن تقوم المؤسسة العسكرية بالتحرك والنجاح في الكثير من الأحيان باتجاه اسقاط الحكومات المدنية والسيطرة على السلطة.

3 ــ اخذت الدول الأفريقية بالاتجاه نحو الأخذ بالنظام الديمقراطي بعد ما يقرب من أربعة عقود من الاستقلال.

4 ــ إن الانتقال من نظم الحكم السلطوية إلى نظم الحكم الديمقراطية في الدول الأفريقية، كان يستلزم وجود مجموعة من الآليات التي تساعد على تحقيق الانتقال لعل أبرزها: الإصلاح الدستوري، العامل الاقتصادي، المجتمع المدني، التعليم، الحروب الأهلية وغيرها.

5 ــ إن كينيا كدولة افريقية شهدت الاستقرار السياسي منذ استقلالها لأكثر من أربعين عاماً، وهي لم تختلف كثيراً عن بقية الدول التي نالت استقلالها من الاستعمار، إذ إنها شهدت في عقد التسعينيات أعمال عنف واضطرابات في أثناء الانتخابات التي شهدتها عامي 1992 و1997.

6 ــ برغم أن كينيا شهدت تحولاً نحو الديمقراطية وإلى الحكم المدني بشكل ملحوظ، مقارنة ببقية الدول الأفريقية،لا زال الخيار الديمقراطي يواجه تحديات ومعوقات عديدة، لعل أبرزها: التعددية المجتمعية، والخوف من العسكر، وسوء الاوضاع الاقتصادية، و الضغوطات الخارجية.

وعلى الرغم من هذه المشكلاتما زالت الديمقراطية قائمة في كينيا،ويعود ذلك إلى الدعم الخارجي لها، إلا أن ذلك لا يعني أن المسار الديمقراطي الذي تنتهجه كينيا قد يؤدي إلى الفشل في حال تفاقم المشكلات المذكورة.